

فاعلية السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية في المملكة العربية السعودية للمدة (1990-2012)

الباحث . ميثم خضير جواد اليساري*

ا . م . د. طالب حسين فارس الكريطي

المستخلص

الاقتصاد السعودي من الاقتصادات التي تمتلك ثروات طبيعية كبيرة وخصوصا من النفط الخام وهذا ما جعل هذا الاقتصاد يعتمد على العوائد النفطية في تمويل الإنفاق العام ، لذلك أصبح أكثر عرضة للصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط ، ووفقا لذلك فإن التساؤل العلمي الذي يتمحور حوله البحث يتمثل : ما هي آثار ونتائج العلاقة المباشرة والتلقائية بين الإنفاق العام و حجم الإيرادات النفطية التي تخلق حالة ارتباط بين تقلبات اسعار النفط و ظواهر عدم الاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بالإنفاق العام ، مما يفقد السياسة المالية فاعليتها في تحقيق الاستقرار والنمو ، وفي خصوص حالة اقتصاد ريعي مثل الاقتصاد السعودي ، ووفقا لمتطلبات هذا التساؤل تضمن البحث : مراجعه نظرية مفاهيمية تحليلية للمتغيرات المعنية ، مع توصيف تحليلي لحالة الاقتصاد السعودي ، ثم إجراء قياس اقتصادي لتقدير معالم العلاقة بين المتغيرات الرئيسية ، وللانتهاء الى الاجابة المقدرة عن التساؤل الذي تناولته مشكلة البحث وتقديم التفسير العلمي المناسب للظواهر المبحوثة .

Abstract

Saudi economy from economies that possess a large and especially oil wealth and that's what make the economy depends on oil revenues which make the economy more vulnerable to oil price shocks, as the public spending depends on the size of the oil revenues in hard currency and in the case of low oil prices lead to lower the size of the revenue thus influence the size of government spending This research starts from the premise that is based on: the oil shocks in the economy under the oil revenues affect the effectiveness of monetary policy in achieving economic development and achieve the goals of stability because of the fluctuation of In order to verify this the most important sources of financing spending in the economy hypothesis, the department study the structure into three sections, the first section dealt with the theoretical framework of fiscal policy. The second topic dealt with fiscal policy variables and variables stability of the Saudi economy third. As the analysis dealt with measuring the effectiveness of fiscal policy in the shade oil shocks in the Saudi economy, as well as review the results of the standard models used in this study and of Bonmojz autoregressive VAR, which depends on test stability of time-series and then after that the joint integration testing to determine if there was a long run equilibrium relationship between the variables. Add to that has been the use of pulse functions IRF response and analysis of variance component

* بحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

يعد النفط احد اهم مصادر الطاقة في العالم ، ويشكل سلعة مهمة في الاسواق العالمية ، تستحوذ على قيم تبادلية عالية في التجارة العالمية ، و أن اسعار هذه السلعة الحيوية تتميز بالتقلبات الشديدة والمستمرة بسبب طبيعة العوامل المؤثرة في السوق النفطية ذات الطابع الدولي ، وهذا مما يجعل موارد الربح النفطي غير مستقرة بسبب الصدمات السعرية التي تشهدها السوق النفطية الربعية ، لذلك فأن بلدان الربح النفطي ومنها السعودية تعاني من تذبذب حجم ايراداتها من هذا المورد وبالتالي عدم استقرار حجم التمويل الاكبر للإنفاق العام ، مما يعني عدم انتظام العلاقة بين السياسة المالية و وظائفها واهدافها ، وهو ما ينعكس بتقيد فاعلية هذه السياسة في تحقيق النمو والتنمية . ان عدم القدرة على خلق التوافق المنتظم بين حجم ايرادات النفط و والنمو المستهدف جعل فوائض الايرادات النفطية للبلدان المنتجة للنفط تذهب بنسبة كبيرة إلى الخارج بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الريعي، ولأن الإنفاق من ايرادات المورد الريعي يفوق قيمة الانتاج المحلي لذلك فأن العجز عن توفير السلع والخدمات لسد احتياجات الطلب المحلي يجعل الاستيراد المصدر الاساسي لإشباع هذا الطلب مما يعني خروج نسبة كبيرة من الموارد المالية خارج دائرة الإنفاق على الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا ما يفقد السياسة المالية جزء كبير من فاعليتها بسبب عدم عمل مضاعف الإنفاق العام ، وهذا ما يؤثر سلبا على الموازنات العامة في البلدان الربعية كون ان موازنات هذه الدول تعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية وبالتالي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي كإنخفاض النفقات الاستثمارية ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار و مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ومستوى الاستخدام ومما يقيد فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ظل الصدمات النفطية .

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال طبيعة وحجم آثار الصدمات النفطية على حالة الاستقرار الاقتصادي في بلدان العينة ، إذ تبرز أهمية هذه الصدمات على فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل نموذج الدولة الربعية ، ذات الاعتماد الاساسي على موارد النفط في تمويل الموازنات العامة وبرامج التنمية ، ومحدودية تنوع القاعدة الانتاجية والتصديرية ، و استمرار الاختلالات الهيكلية ، وتراجع مستويات فاعلية السياسات الاقتصادية وضعف التنسيق و التكامل بينهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وفي ضوء هذه المعطيات تبرز أهمية توصيف وتحليل العلاقة بين الصدمات النفطية و فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار في بلدان العينة بهدف التوصل إلى الاستنتاجات التي يمكن الاستناد إليها في بناء توصيات تساهم في صياغة الاستراتيجيات الملائمة لرفع مرونة استجابة السياسات المالية للصدمات النفطية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

تمثل الصدمات النفطية الموجبة والسالبة في البلدان الربعية تحديا اساسيا لمدى فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، من خلال الأثر المزدوج لهذه الصدمات على فاعلية السياسة المالية وعلى متغيرات الاستقرار ، مما يتطلب تحسين شروط تبني سياسة مالية قادرة على مواجهة الصدمات بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

فرضية الدراسة

يستند البحث على فرضية مفادها :ان الصدمات النفطية في ظل اقتصاد الربح النفطي تؤثر على فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحقيق اهداف التنمية بسبب تذبذب اهم مصادر تمويل الإنفاق على الناتج في الاقتصاد .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الكشف عن الاثر الذي تتركه الصدمات النفطية على فاعلية السياسة المالية في ظل اقتصاد الربع النفطي ، و باختبار الاقتصاد السعودي كعينة مختارة تسمح لنا معاينة حالتها و اختبار فرضية البحث و الاجابة عن التساؤل الاساسي الذي تطرحه مشكلة البحث .

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على استخدام المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال استقراء واقع الاقتصاد السعودي وكذلك تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية وملاحظة العلاقات والتأثير فيما بين هذه المتغيرات عبر المدد الزمنية ، فضلا عن استخدام التحليل القياسي المتمثل بأنموذج الانحدار الذاتي ذي المتجه (VAR) دوال استجابة النبضة (IRF) وتحليل مكونات التباين (VD). الحدود الزمانية والمكانية تناولت الدراسة فاعلية السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية في المملكة العربية السعودية للمدة 1990-2012 .

المبحث الاول : الاطار النظري للسياسة المالية

اولا: تعريف و مفهوم السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بانها الجهود و المحاولات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام ، مستخدمة بذلك سياسة الانفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقتراض العام، وذلك للتأثير على المتغيرات الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة المالية .وبناء على ذلك تم التركيز على الادوات المالية التي يمكن من خلالها زيادة حجم الانفاق العام ، والتأثير على حجم الطلب الكلي ، فكلما ازداد حجم الطلب الكلي دفع المنتجين لزيادة حجم التوظيف من العمالة وراس المال والمواد الأولية ، الامر الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج وزيادة حجم الدخل الوطني¹. فالسياسة المالية تعني تشريع أو تقدير الموازنة العامة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوظيف الكامل ومعدل مرضي للنمو الاقتصادي². ومن مضامين التعاريف انفة الذكر يتضح ان مفهوم السياسة المالية ينصرف إلى حدود العلاقة بين عناصر السياسة المالية و أدواتها (الإيرادات والنفقات والضرائب والاعانات) والمتغيرات الاقتصادية الكلية للوصول إلى الاهداف والغايات التي تحدها الفلسفة الاقتصادية للدولة .

ثانيا : العلاقة بين فاعلية السياسة المالية والصدمات النفطية

يقصد بالصدمة النفطية هي تغير مفاجئ أو غير متوقع في اسعار النفط ، وغالبا ما تبدأ بالأسعار الفورية أو الاسمية و تنتهي بالأسعار الحقيقية ، وتفسر التذبذبات في أسعار النفط ضمن الإطار الاقتصادي البحث، إلى التغيرات في عوامل اقتصادية فرعية تتمثل بالقدرة الإنتاجية

¹ - هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية و النقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، منشورات الهيئة العامة للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 2010،ص11.

² - Stephen L. slavin .economics ,18th, new tersey ,2008 ,p287.

وتكلفة الإنتاج الحدية ونسبة النمو العالمي ومحصلتها عاملين أساسيين هما العرض والطلب وتفاعلهما المؤدي الى تحديد السعر، ويتقاطع دالتي العرض والطلب على منحاهما يتحدد سعر النفط³.

ومن أهم العوامل المؤثرة على سعر النفط هي :

- 1- أن القيمة الحقيقية للنفط ينبغي أن يُعبر عنها بالسعر الذي يدفعه المستهلك النهائي مقابل ما يحصل عليه من فوائد حقيقة باستهلاك المنتجات النفطية المكررة وباستقطاع مجمل التكاليف من البئر حتى أسواق الاستهلاك النهائية ، و ينتج ما يعرف اصطلاحا بالربح النفطي .
- 2- يتوزع صافي الربح بين حكومات الدول المستوردة للنفط معبر عنه بنصيبها بما تفرضه من الضرائب على استهلاك النفط ، و بين الدول المصدرة معبر عنه بنصيبها المتمثل بصافي سعر النفط الخام ، مطروحا منه كلف البحث والاستكشاف والإنتاج.... الخ . و يتوقف نصيب كل من الطرفين من صافي الربح على مستوى سعر النفط الخام، إذ كلما انخفض السعر ، انخفض نصيب الدول المصدرة منه، والعكس صحيح .
- 3- لا بد أن يعبر عن سعر النفط بالسعر الحقيقي أو السعر بدولارات ثابتة القيمة ، الذي يكشف عن تطور السعر عبر مدة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك المدة من عوامل التضخم النقدي والتغيير في سعر صرف الدولار ، الذي يعد أساسا لتسعير النفط في الأسواق العالمية ، كما يعتمد الطلب على النفط على الظروف الاقتصادية في العالم والتي تؤثر على تحديد أسعار النفط في الأسواق العالمية . أن تقلبات سعر النفط المؤدية الى ظهور الصدمة الموجبة او السالبة في الاسعار تؤثر على السياسة المالية من خلال اتجاهين رئيسيين هما⁴:-

الاتجاه الاول : اتجاه ارتفاع اسعار النفط و زيادة الايرادات النفطية: وهنا ينتج نوعين من الآثار هما :

1. **الآثار الايجابية :** والتي تحصل عندما ترتفع اسعار النفط وتتعاظم الايرادات النفطية ويزداد الانفاق العام فينتج تحسن في معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز للمدخرات من خلال إنشاء صناديق للاستقرار المالي وتعزيز الاحتياطيات لدى البنوك المركزية وبالتالي تتخفف مديونية القطاع العام ، و تتحسن فاعلية السياسة المالية ، ويتحسن مناخ الاستثمار في تلك الدول مع زيادة في تنظيم الأسواق المالية مع ضرورة توفر الإفصاح والشفافية بالقدر الكافي في تلك الأسواق خاصة وفي عموم اقتصاد الدولة .
2. **الآثار السلبية :** من بين اهم الآثار السلبية ارتفاع معدلات التضخم السنوية وارتفاع تكاليف المعيشة ، فضلا عن ارتفاع تكلفة الواردات النفطية وزيادة المضاربات في أسواق الأسهم والعقارات ، ومن الآثار الاقتصادية التي يتركها ارتفاع سعر النفط في أوضاع المالية العامة هو ارتفاع حجم الانفاق العام وما يترتب عليه من اتساع نطاق دور الدولة في النشاط الاقتصادي وهدر الموارد ، وفي جانب الإنتاج قد يؤدي فائض الطلب وعدم مرونة العرض الى تدنية القدرة التنافسية للمنتج المحلي مع المستورد ، و قد تظهر حالة ارتفاع الأسعار المحلية للسلع غير المتاجر بها بسبب الزيادة المفاجئة في الطلب ، إضافة الى عجز الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات ،وهنا يشار إلى الإصلاحات المطلوبة اتخاذها من تلك الدول لكي تتكيف مع تلك التغييرات التي تتركها الصدمة الموجبة ، وان درجة تأثر أي اقتصاد بالتقلبات في أسعار النفط

³ سلام جبار شهاب ، الطفرة النفطية الثالثة والشرق الأوسط الجديد قراءة في أسباب الطفرة وتداعياتها على مفهوم الشرق الأوسط الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 34، 2014، ص144.

⁴ نمير أمير جاسم الصائغ ، العلاقة بين مخاطر أسعار النفط وقرارات الموازنة العامة للدولة في عينة من الدول العربية ، رسالة ماجستير ، مقدمة مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل ، 2008، ص38.

العالمية هي دالة في درجة اعتماد ذلك الاقتصاد على الواردات النفطية، وسلامة الإطار العام للسياسة الاقتصادية ودرجة تنوع ذلك الاقتصاد

الاتجاه الثاني : اتجاه انخفاض اسعار النفط و انخفاض الإيرادات النفطية :

ان انخفاض اسعار النفط سوف يؤثر على الاوضاع المالية ومن ثم على حجم الاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي ، أذ يتم استثمار جزء لا يستهان به من العوائد النفطية في البلدان المنتجة للنفط ، كما ان ضخامة العوائد النفطية تجعل من الصعب ضبط السياسة المالية عن طريق الإنفاق عند حدوث تراجع اقتصادي، وذلك لأعتماد المشروعات التنموية والخدمات الاجتماعية على التمويل المتأتي من إيرادات النفط⁵. ان زيادة الإيرادات النفطية بفعل زيادة اسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع مستوى القدرة على تمويل الموازنة العامة ، والذي ينتج عنه زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ، وتحسن في الدخل الحقيقية ومستويات المعيشة لفئات واسعة من السكان ، و من المؤكد ان يوجه جزء من الزيادة في هذه الدخول نحو الإنفاق على قطاع السلع والخدمات ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى انتقال الموارد ليتحول العنصر القابل للانتقال نحو قطاع السلع المحلية . و أن الزيادة في تدفق الإيرادات النفطية يحسن وضع الدول الريعية امام المجتمع الدولي وتجعلها ذات جدارة ائتمانية عالية تفتح أمامها سبل الاقتراض الدولي لاسيما عندما تتراجع تدفقات الإيرادات الريعية فيتم الاقتراض عند تراجع تلك التدفقات أملا في عودتها لغرض المحافظة على مستوى الدخل الفردي المتوقع⁶. لقد أصبحت الموازنات الحكومية للدول النفطية تبنى على أساس إيرادات قطاع المحروقات وكانت الحكومات خلال فترات الفورة النفطية تزيد من حجم الإنفاق على كل مشاريع البنية التحتية ، وزيادة الإنفاق على الواردات السلعية والخدمات مما جعل بعض الشعوب المنتجة للنفط وخاصة الخليجية منها تعيش كافة أشكال ومظاهر الترف والتبذير ، فضلا عن زيادة الإنفاق الاجتماعي على الخدمات والتعليم والصحة وهذا ما أدى إلى ظهور آثار سلبية واضحة على شعوب هذه الدول⁷ ويبقى خطر احتمال الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع متمثلا بالانخفاض المفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط ، خصوصا بالنسبة للدول التي تسمى بالدول الريعية والتي يعتمد دخلها وناتجها القومي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط التي تصل احيانا إلى (99%) من اجمالي ناتجها القومي الاجمالي ،ويكمن هذا الخطر في تأثيره على اوضاع المالية العامة اذا استمر هذا التدهور لمدة طويلة . أما في الدول المستوردة فمن المحتمل ان يتمخض عن حدوث طفرات مفاجئة وحادة وذات أمد زمني طويل في المعدلات العالمية لأسعار النفط ، مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في تنفيذ خطط الإنفاق العام ، وارتفاع معدلات العجز في تلك الدول وعندما يكون هناك ارتفاع في اسعار النفط تواجه البلدان النفطية مشاكل في سياسة التوازن الخارجي ، مثلما تواجه تحديات عند انخفاض الاسعار ، و لكن هناك بلدان تستطيع ان تواجه المصاعب الحادة عند انخفاض اسعار النفط أذ يبقى مركزها الاستثماري الدولي ايجابيا بوجود مجموعة من استثماراتها في الخارج ، بسبب مركزها المالي الذي يسمح لها بتغطية العجزات وكذلك الصناديق السيادية التي لها دور في توفير الارصدة المالية . في الوقت نفسه تكون هناك اثار سلبية على تلك البلدان من جراء ارتفاع المورد النفطي ، فالارتفاع الغير متوقع يثير توقعات باستمرار الفائض و ظهور انماط السلوك المعتمد على الثقافة الريعية⁸.

⁵ حسين عبد المطلب الاسرج ، تأثير الازمة الاقتصادية على الاقتصاد العربي ، المركز الاعلامي للدولة الامارات العربية المتحدة ، 2009، ص31-38.

⁶ مايح شبيب الشمري ، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الاصلاح الاقتصادي ، المجلة الأكاديمية العراقية ، المجلد 10 ، العدد 3 ، 2008 ، ص175.

⁷ وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -الجزائر- ، رسالة ماجستير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2012، ص84.

⁸ احمد بريهي علي ، الاستثمار الاجنبي و النمو و الاستقرار الاقتصادي ، ط1، 2014، ص33.

وباختصار فإن الصدمات النفطية سواء أكانت في اتجاه تصاعدي أم تنازلي حادين تؤدي إلى أثار سلبية سواء كانت هذه الأثار اقتصادية او اجتماعية او إستراتيجية ، وعلى نطاق عالمي ، الأمر الذي يستدعي من المنتجين والمستهلكين للبتروول الرئيسيين في البحث عن كافة مجالات التعاون البناء وصولاً إلى موقف معتدل يؤدي إلى تحقيق الإمدادات البترولية اللازمة لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية العالمية المرجوة وفي إطار إعداد العالم لمراحل تنويع مصادر الطاقة الآمنة والنظيفة دون إحداث اختلالات اقتصادية واجتماعية شديدة . وفي هذا السياق يصبح نطاق السعر المعتدل والقائم على التشاور والتنسيق والتعاون بين المنتجين والمستهلكين للبتروول هو الحل الأمثل لعملية استمرارية التنمية الاقتصادية العالمية المتوازنة والانتقال التدريجي الميسر لتنويع قاعدة مصادر الطاقة المختلفة في القرن الحادي والعشرين ، كما انه الطريق الأساسي لدول الأوبك في تخطيط وتنفيذ تنمية اقتصادية واجتماعية سليمة تنقلها إلى مراحل تنويع مصادر الدخل قبل مرحلة نضوب الموارد البترولية⁹.

المبحث الثاني

متغيرات السياسة المالية و الاستقرار الاقتصادي في السعودية

اولا : متغيرات السياسة المالية .

ان الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل أساس على البترول بوصفه مصدر رئيسي للدخل على الرغم من محاولات التحول إلى الاقتصاد المتنوع. وفي الوقت الذي سمحت فيه زيادة الإيرادات البترولية للاقتصاد بتبني برامج طموحة لبناء وتعزيز البنية الأساسية للموارد البشرية والمادية وتحقيق إنجازات وقفزات اقتصادية كبيرة، إلا أن الاعتماد على الإيرادات البترولية ومن ثم على الإنفاق العام كمحرك رئيس للنشاط الاقتصادي جعل الاقتصاد أكثر حساسية للتغيرات في أسواق البترول العالمية، لكن وعلى الرغم من ذلك فقد ساهمت السياسة المالية في توفر بيئة اقتصادية مستقرة خالية من الضغوط التضخمية مع المحافظة على استقرار سعر صرف الريال، كما ساهمت في تطوير قطاع مصرفي على درجة عالية من الكفاءة وزيادة القدرة التنافسية التي تساهم في توفير خدمات مصرفية متطورة فازدهر النشاط الاقتصادي الخاص ونما بمعدلات صحيحة¹⁰.

و من أهم أدوات السياسة المالية الفاعلة في السعودية هي:

1- تطور الإيرادات النفطية .

نلاحظ خلال المدة التي تمتد من عام (1990 - 1999) أن الإيرادات النفطية والتي تشكل الجزء الكبير والمهم من إجمالي الإيرادات العامة قد شهدت تذبذبات كبيرة (زيادة و إنخفاض) خلال هذه المدة و يعود السبب في ذلك : إلى أنه في فترة التسعينيات سادت سوق النفط اضطرابات أطلق عليها الصدمة النفطية الثانية ، إذ أدت إلى ارتفاع سعر النفط نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكل كبير من قبل الدول الصناعية والشركات النفطية وذلك لتكوين خزين استراتيجي كبير وتزايد المضاربة والوسطاء ، وبالتالي عدم قدرة منظمة

⁹ -خالد ابن منصور العقيل ،رحلة في عالم البترول (قضايا بترولية دولية) ، منظمة أوبك ، 2004 ، ص53.
¹⁰ إبراهيم بن عبدالعزيز العساف ، في ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي بعنوان دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق تطلعات الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي

، https://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4150111/fourm/forum-23.pdf ،

الأوبك على المحافظة على السعر الواحد واخذت بعض دول الأوبك ترفع أسعار نفطها تبعاً للسوق في حين رفضت المملكة البيع بهذا السعر وأخذت تباع نفطها بأدنى الاسعار ، وهو ما خلق فارقاً حاداً ساعد في تأجيج الصدمة، لان هذا الارتفاع كان مصطنعاً تهدف الدول الصناعية من خلاله إلى تكوين خزين استراتيجي ثم إغراق السوق النفطية بضخه مرة أخرى في الأسواق وتطوير النفط عالي التكلفة من خارج منظمة الأوبك وخاصة بحر الشمال وتطوير مصادر الطاقة البديلة من خلال بناء محطات نووية وتشجيع استخدام الفحم والتحول للغاز الطبيعي، وفعلاً نجحت الدول الصناعية في خطتها السابقة وبدأ الانخفاض يظهر في أسعار النفط وكمية الإنتاج للدول المنتجة في أوبك ومنها السعودية¹¹.

إلى أن الإيرادات النفطية لاتزال لها دور كبير في تكوين إجمالي الإيرادات العامة في المملكة خلال العقدين الماضيين ، وهذا بدوره يؤدي إلى التأثير على فاعلية السياسة المالية في النشاط الاقتصادي و الطلب الكلي والتضخم ، في ضوء ما تقدم اعلاه تعد الإيرادات النفطية مصدر مهم في تمويل الانفاق العام والذي يعد الاداة الرئيسية و الفعالة المتوفرة لدى صانعي السياسة المالية في الوقت الحاضر ، وهذا يعكس مدى فعالية السياسة المالية في المملكة العربية السعودية¹².

الجدول (1) تطور الإيرادات النفطية في السعودية للمدة (1990-2012)

مليون دولار

السنة	الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية (1)	معدل نمو الإيرادات النفطية % (2)	الإيرادات النفطية بالأسعار الثابتة (3)	الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة (4)	نسبة المساهمة % (5)
1991	65.679		61.96	79.657	77.784
1992	34.344	-47.70	31.977	42.122	75.916
1993	28.260	-17.71	26.166	34.924	74.923
1994	25.468	-9.88	23.173	31.298	74.040
1995	28.194	10.70	23.913	33.135	72.169
1996	36.261	28.61	30.834	40.608	75.931
1997	42.662	17.65	36.277	46.598	77.851
1998	21.332	-49.99	18.485	32.722	56.492
1999	27.852	30.56	24.031	33.926	70.833
2000	57.179	105.29	49.165	59.172	83.089
2001	49.044	-14.22	42.206	52.360	80.608
2002	44.293	-9.68	38.118	48.881	77.981
2003	61.6	39.07	52.559	66.666	78.839
2004	88	42.85	72.847	86.598	84.121
2005	134.544	52.89	108.241	121.069	89.404
2006	161.264	19.85	128.292	142.918	89.766

¹¹ يوسف علي عبد الاسدي و يحيى حمود حسن ، دور سياسات النفط السعودية في استقرار سوق النفط الدولية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد 6 ، العدد24، 2009، ص11.

¹² خالد عبد الرحمن البسام ، تحليل العلاقة بين ريال و دولار ، غرفة التجارة الصناعية بجده ، 2007، ص13.

87.458	129.076	112.888	7.036-	149.916	2007
89.316	202.901	181.224	74.91	262.231	2008
85.222	96.898	82.579	55.81-	115.858	2009
90.378	135.084	122.088	54.27	178.737	2010
92.535	195.332	180.753	54.32	275.829	2011
91.776	214.467	196.830	10.67	305.284	2012

المصدر: تم تحويل البيانات من الريال الى الدولار من قبل الباحث بالاعتماد على التقارير الآتية:

- 1- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي 2012، ص 48، ص 244.
- 2- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي التاسع والاربعون ، 2013، ص 119.
- 3- العمود (2,3,4,5) من اعداد الباحث بالاعتماد على العمود 1.

2- الانفاق الحكومي

في الاقتصاد السعودي يعد الانفاق العام اداة رئيسة في تحفيز النشاط الاقتصادي ، والذي يستهدف تحقيق التنمية المستدامة و توجيه الموارد نحو الاستخدامات التي تحقق أقصى المنافع والعوائد الاقتصادية والاجتماعية ، فهو أداة للتوازن المالي و الاقتصادي و الاجتماعي ، وتستخدم كأداة لتحقيق العديد من الاغراض الاجتماعية ، وضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئات ذات الدخل المحدود ، وكذلك تركز على التنمية و تطوير العنصر البشري وذلك من خلال زيادة الانفاق على مجالات التعليمية وتعزيز الانفاق على البنية التحتية ، وكذلك تنمية دور القطاع الخاص في المشاريع لأسباب متعددة منها ادخال عنصر المنافسة إلى السوق مما يقلل تكاليف الخدمات ورفع جودتها وتخفيف العبء على الموازنة للمملكة لتمويل مشاريع الخدمات العامة وتلبية الطلب المتزايد عليها¹³.

الجدول (2) يوضح تطور الانفاق الحكومي الفعلي ففي عام 1991 بلغ الانفاق الحكومي بالأسعار الجارية (129,98) مليون دولار ونسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق بلغت (50,53%)، وانخفض الانفاق الحكومي في عام 1992 إلى (63,729) مليون دولار بمعدل نمو (-50,96%) والانفاق بالأسعار الثابتة انخفض أيضا ليلبغ (59,338) مليون دولار.

شهد عام 1993 أيضا انخفاض في الانفاق بالأسعار الجارية بمعدل نمو بلغ (-21,38%) وكذلك بالأسعار الثابتة ، بلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى الانفاق (56,40%). لكن الأعوام من 1995-1997 شهدت زيادة في الانفاق الحكومي بالأسعار الجارية اذ بلغت لهذه الأعوام على التوالي (46,3848)، (52,8312) ، (59,005) مليون دولار محققة معدلات نمو موجبة بلغت (6,20%)، (13,89%)، (11,68%) وكذلك فإن الإيرادات النفطية بالأسعار الثابتة حققت زيادة خلال هذه الأعوام (39,342) ، (44,924)، (50,175) دولار أما نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي فكانت (60,78%)، (68,63%)، (72,30%) وتعود هذه الزيادة في الإنفاق العام في هذه الأعوام إلى زيادة الإيرادات النفطية.

عاود الانفاق بالأسعار الجارية الانخفاض في عام 1998 اذ بلغت (50,682) مليون دولار بمعدل نمو سالب بلغ (-14,10%) أما الانفاق بالأسعار الثابتة قد انخفض أيضا وانخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق إلى (42,09%)، أما عامي 1999 و 2000 فإن الانفاق قد انخفض بمعدل نمو بلغ (-3,27%) في عام 1999 و ازداد في عام 2000 إلى (28,0) و زادت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق في عامي 1999,2000 إذ بلغت هذه نسبة (56,81%) و (91,11%) نتيجة زيادة الإيرادات النفطية .

¹³ مركز المعلومات والدراسات ، الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة لرجال الأعمال في المملكة ، 2007، ص 3.

شهد عام 2003 زيادة في الإنفاق الحكومي إذ بلغت (68,533) مليون دولار بمعدل نمو سالب بلغ (-10,06%) أما بالأسعار الثابتة فقد بلغت 58.475 دولار وكانت النسبة (89.88%). لكن استمرت زيادة في عام 2004 وبمعدل نمو مرتفع جدا بلغ (10,97%) وتعزى الزيادة في النفقات إلى زيادة الإنفاق من أجل تعديل الأجور والرواتب والمخصصات.

استمر نمو النفقات العامة بالأسعار الجارية للأعوام من 2005-2009 بمعدلات نمو موجبة بلغت (21,48%)، (13,5%)، (18,54%) و(11,54%)، (14,68) على التوالي أما نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق فقد بلغت هذه النسب (145,62)، (153,6)، (120,5)، (189,08)، (72) على التوالي.

شهدت الاعوام (2010، 2011، 2012) ارتفاع في نسبة الإيرادات البترولية في الإنفاق إذ بلغت هذه النسبة خلال هذه الاعوام (102,50) %، (125,11%)، (131,09%) هو هذا ما يدل أن زيادة في الإيرادات البترولية تشجع على الزيادة في الإنفاق الكلي وبمعنى آخر أن هناك علاقة تناسبية واضحة بين الإيرادات النفطية والنفقات الحكومية وبمعنى أدق أن النمو الحاصل في حجم النفقات العامة قد يتناسب طردياً مع النمو الحاصل في حجم العوائد النفطية المكون الرئيس لمجمل النفقات العامة¹⁴ الجدول (2) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق في السعودية للمدة (1991-2012)

مليون دولار

السنة	الانفاق الحكومي الفعلي (1)	الإيرادات النفطية (2)	الانفاق بالأسعار الثابتة (3)	معدل نمو الإنفاق % (4)	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق % (5)
1991	129.98	65.679	122.622		50.53
1992	63.729	34.344	59.338	50.969-	53.889
1993	50.104	28.260	46.392	21.380-	56.403
1994	43.673	25.468	39.739	12.834-	58.314
1995	46.384	28.194	39.342	6.207	60.783
1996	52.831	36.261	44.924	13.897	68.637
1997	59.005	42.662	50.175	11.687	72.302
1998	50.682	21.332	43.919	14.105-	42.090
1999	49.024	27.852	42.298	3.272-	56.813
2000	62.752	57.179	53.957	28.00	91.119
2001	68.037	49.044	58.551	8.421	72.083
2002	62.266	44.293	53.585	8.481-	71.134
2003	68.533	61.6	58.475	10.064	89.883
2004	76.053	88	62.958	10.972	115.708
2005	92.393	134.544	74.330	21.484	145.621
2006	104.885	161.264	83.441	13.521	153.751
2007	124.332	149.916	93.624	18.541	120.576
2008	138.685	262.231	95.843	11.543	189.084
2009	159.049	115.858	113.363	14.683	72.844

¹⁴ هيام خزل ناشور ، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008) ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، 2012، ص17.

102.505	9.632	119.104	178.737	174.369	2010
125.119	26.428	144.464	275.829	220.453	2011
131.090	5.637	150.149	305.284	232.881	2012

المصدر: المصدر: تم تحويل البيانات من الريال الى الدولار من قبل الباحث بالاعتماد على التقارير الآتية:

1- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي 2012، ص48، ص244.

2- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي التاسع والاربعون ، 2013، ص119

3-العمود (3,4,5) من اعداد الباحث بالاعتماد على العمودي 1,2.

ثانيا : متغيرات الاستقرار الاقتصادي

1- الناتج المحلي الاجمالي .

يرتكز اقتصاد المملكة العربية السعودية على موارد البلاد النفطية الهائلة. (مع أنّ للمملكة العربية السعودية لديها احتياطي كبير من الغاز الطبيعي، إلا أنّ قطاع الغاز يشكّل القطاع الأقلّ أهمية لاقتصاد المملكة، كما أنّها ليست بلداً مصدراً للغاز الطبيعي). ومنذ السبعينيات، كانت البلاد أكبر مصدر للنفط الخام، وتمتلك أضخم احتياطي نفط خام مؤكد في العالم (20%) من إجمالي احتياطي النفط الخام في العالم. ان قدرة السعودية الفريدة على زيادة أو خفض كميات كبيرة من إنتاج النفط الخام (وبالتالي الصادرات) تعني أنّها البلد الوحيد ذات التأثير الطوعي على سوق النفط الخام العالمي؛ وبذلك يشار إلى السعودية على أنّها "المنتج المتأرجح" في العالم. وضمن منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك)، حيث أنّ المملكة العربية السعودية عضو مؤسس فيها، ولها نفوذ كبير في قرارات المنظمة، كون باقي الدول الأعضاء أقل إنتاجاً وقدرة على المناورة في الإنتاج بشكل طوعي وبالتالي فإن القطاع النفطي يسهم بالجزء الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي¹⁵، خلال المدة 1991-1995 اعتمدت المملكة العربية السعودية خطة التنمية التي ابتدأت من نفس السنة المالية والتي تعتبر حدثاً هاماً بالنسبة لنمو اقتصاديات البلاد في المستقبل والتي تهدف إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، و تنويع القاعدة الانتاجية في اقتصاد البلاد وتقليل الاعتماد على قطاع الزيت ، وتطوير القدرات البشرية ، ووضع اسس لنمو اقتصادي مطرد بوجه عام خلال هذه المدة البالغة خمس سنوات كان هناك تغيرات في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة حيث شهدت عامي 1991-1992 زيادة في قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة فقد ارتفعت القيمة في عام 1992 إلى (136,1224) مليون دولار وبعد ان كانت (131,160) مليون دولار في عام 1991 ، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغت قيمته إلى (147,366) في 1992 عندما كان (140,847) مليون دولارا في عام 1991¹⁶ . بينما المدة 1991-1999 والتي تتميز ببداية التخطيط الاقتصادي ونمو عائدات النفط بشكل غير مسبوق أكبر مما شهدته فترة الثمانينيات التي تميزت بازدياد التوتر السياسي في منطقة الخليج مما انعكس ذلك بالسلب على أسعار النفط في الأسواق العالمية وعائدات الاقتصاد من النفط¹⁷.

¹⁵ <http://chronicle.fanack.com/ar/saudi-arabia/economy>

¹⁶ مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي العاشر ، 1990، ص7.

¹⁷ محمد بن ناصر الجديد ، غياب مؤشرات قياس أداء السوق المالية السعودية ، تجارة الرياض، <http://www.alriyadhtrading.com>

في عام (2000 - 2001) تأثر أداء الاقتصاد السعودي خلال عام 2001م بالتراجع في أسعار النفط عندما تباطأ معدل نمو الاقتصاد العالمي وخاصة في البلدان الصناعية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره مما أثر ذلك على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى (183,012) مليون دولار في عام 2001 بعد أن كان 188,441 مليون دولار ، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ 169,7112 مليون دولار في عام 2001 في حين كان 168,786 مليون دولار في عام 2000 ، أما خلال العام (2002م) فقد واصل الاقتصاد السعودي تحقيق معدلات نمو ملحوظة، وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدل نمو يبلغ 3,02 وعلى العكس من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الذي انخفض إلى (0,127)¹⁸.

واصل الاقتصاد السعودي مسيرة نموه، وارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي حتى سجل 356.154 مليون دولار في عام 2006 وبمعدل نمو 12,94 بينما ازداد في عام 2007 إلى 384.685 مليون دولار ، بمعدل نمو سنوي قدره 8,01 ، أما بالأسعار الثابتة خلال هذه المدة كان هناك زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 213.922 مليون دولار في عام 2007 بعد أن كان 209,692 مليون دولار في عام 2006 وبمعدلات نمو 2,01 و 4,22 على التوالي وقد حقق الاقتصاد السعودي أداءً قوياً في عام 2008 ، على رغم من التأثيرات العالمية المعاكسة، إذ سجل إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة نمواً نسبته 23,81 و 4,22 % على التوالي بسبب التوسع المستمر على نطاق واسع في القطاع غير النفطي وزيادة إنتاج النفط. وتعزيزاً لجهود تنويع القاعدة الاقتصادية .

وتشير البيانات إلى ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سجل انخفاضا بمعدل نمو سالب (-20.91) في المئة ليلبلغ 476,3048 مليون دولار في عام 2009 ، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي للقطاع النفطي ، كما تشير ايضاً بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نموه بمعدل 0,096 % عام 2009 ليلبلغ 223,18 مليون دولار¹⁹ .

اما في الاعوام 2010 ، 2011 ، 2012 نلاحظ هناك تطور كبير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية وجاء هذا الارتفاع نتيجة الزيادة الكبيرة في اسعار النفط وزيادة كبيرة في الصادرات من النفط الخام مما انعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية على التوالي .

نلاحظ هناك تطور في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة ومن الواضح أن هذه التطور في الناتج سيكون له آثار إيجابية ملموسة على مختلف القطاعات الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، ويعزى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار الخاص والعام وتطور اسعار النفط و كذلك ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي والقطاعات غير النفطية مما أدى بالتالي إلى مساهمة فعالة في زيادة إجمالي الناتج المحلي وكذلك زيادة النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية وهذا بدوره أدى إلى تحسن المناخ الاستثماري بالمملكة العربية السعودية²⁰

¹⁸ المملكة السعودية ، ، قنصلية المملكة العربية السعودية في نيوزلندا ، معلومات اقتصادية عن المملكة منشورة على موقع الانترنت:

<http://embassies.mofa.gov.sa/sites/NewZealand/AR/AboutKingdom/KingdomEconomy/Pages/....default>

¹⁹ مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي السادس والاربعون ، 2010، ص28.
²⁰ سالم سليمان درويش ، تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال المدة (1999-2009) ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول ، 2013، ص335.

الجدول (3) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة في المملكة العربية السعودية للمدة (1991-2012)

مليون دولار

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (1)	معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية% (2)	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (3)	معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة % (4)
1991	131.160		140.847	
1992	136.122	3.782	147.366	4.628
1993	131.975	-3.046	147.405	0.026
1994	134.148	1.646	148.386	0.665
1995	142.267	6.052	148.684	0.200
1996	157.532	10.729	153.715	3.383
1997	164.773	4.596	157.700	2.592
1998	15.106	-90.83	164.810	4.508
1999	160.957	965.50	160.957	-2.338
2000	188.441	17.075	168.786	4.864
2001	183.012	-2.881	169.711	0.547
2002	188.551	3.026	169.928	0.127
2003	214.572	13.80	182.942	7.659
2004	250.338	16.66	192.579	5.267
2005	315.337	25.96	203.273	5.553
2006	356.154	12.944	209.692	3.157
2007	384.685	8.010	213.922	2.017
2008	476.304	23.816	222.968	4.228
2009	376.692	-20.913	223.183	0.096
2010	455.442	20.905	234.609	5.119
2011	597.086	31.100	251.159	7.054
2012	705.310	18.125	321.649	28.065

المصدر: تم تحويل البيانات من الريال الى دولار من قبل الباحث بالاعتماد على التقارير الآتية:

1- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي 2012، 48 ، ص 288- 291.

2- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي التاسع والاربعون ، 2013، ص 120-123.

3- العمود (2 ، 4) من اعداد الباحث بالاعتماد على العمودي، 3، 1.

2- التضخم

تتمتع المملكة العربية السعودية بعلاقة فريدة بين الميزانية الحكومية والسياسة النقدية ، مرده إلى عدم وجود أسواق مالية متطورة مقارنة بأسواق المال العالمية. فليس من الصعوبة ملاحظة العلاقة الوثيقة بين الميزانية الحكومية وعرض النقود، فالعجز في الميزانية يتم تمويله عن طريق الاقتراض من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، مما يؤدي إلى زيادة حجم النقود في حين يؤدي فائض الميزانية إلى تأثير معاكس.

السبب لهذه العلاقة الوثيقة هو ، أنه في ظل غياب سوق مالي متطور، فإن المصدر الوحيد لتمويل عجز الميزانية، أو إيداع فائض الإيرادات، سيكون عبر مؤسسة النقد، الأمر الذي سيؤثر في السياسة النقدية من جانب ومن جانب آخر في السياسة المالية ، وكنتيجة لهيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد المحلي، فإن أداء الاقتصاد يعتمد بصورة كبيرة على التطورات التي تحدث في أسواق النفط العالمية. فتحسن الأسعار وزيادة الطلب العالمي على النفط، ينعكس بصورة إيجابية واضحة على قيمة الصادرات وعلى حجم الإيرادات الحكومية، ولكنه قد يجلب معه أيضاً ضغوطاً تضخمية. فالارتفاع الكبير في التدفقات المالية من عائدات النفط أتاح الفرصة للمملكة لتحقيق معدلات نمو عالية خلال السنوات القليلة الماضية، غير أنه في الوقت ذاته أسهم في ارتفاع التضخم²¹.

ففي المملكة العربية السعودية يرتبط النفط وعائداته في التنمية ، شأنها في ذلك شأن بقية الدول العربية النفطية ، إذ يستعمل النفط كمصدر للطاقة ومادة اولية في الاستهلاك المحلي ، وعن طريق توفيره للعائدات المالية من بيع الفائض منه في الاسواق العالمية ، مما يتولد عنه زيادة الدخل الحكومي والنتاج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وما يتبع ذلك من إنفاق هذا الدخل على سلسلة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، التي تؤثر في الاستثمار والاستهلاك وتوفر النقد الأجنبي وما يترتب عنه من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة والاستهلاكية²².

حيث عادت الضغوط التضخمية في بداية التسعينيات حيث بلغ معدل التضخم 9.4 في عام 1991 ، يعزى السبب الرئيسي لهذا الارتفاع في مستوى الاسعار إلى زيادة الملحوظة في الاتفاق الحكومي خلال وبعد ازمة الخليج الثانية ثم انخفضت بعد ذلك الضغوط التضخمية لفترة طويلة . اما الرقم القياسي للأسعار فقد بلغ 106 ، و من ثم عاود في الظهور حديثاً بعد مرور فترة ليست بقصير و لم تشهد مستويات الاسعار تحركاً يذكر ، حيث بلغ معدل التضخم 2,2 % في عام 2006 و مرتقعا عن مستوى 0,6 % في عام 2005 ولكن الرقم القياسي لعامي 2005-2006 كانا 124,3 ، 125,7 ، أما في عام 2007 فقد شهد ارتفاع ملحوظا في معدل التضخم 4,2% بينما في عام 2008 كان معدل التضخم عند اعلى مستوى له²³.

بعد ذلك شهد معدل التضخم تراجعاً في المملكة العربية السعودية مسجلاً انخفاض نسبته 2,9 % في عام 2012 مقارنة بنسبه الذي بلغت 3,8 % ، 3,7 % خلال عامي 2010 و 2011 بينما اتجه الرقم القياسي إلى الارتفاع حيث بلغ خلال عامي 2011-2012 (152,6 ، 155,1) و يعود ذلك إلى زيادة بعض اسعار السلع كالطعمة و المشروبات و الادوية وتكاليف النقل²⁴.

الجدول (4) معدل التضخم في الاقتصاد السعودي للمدة (1990-2012).

السنة	الرقم القياسي للأسعار	معدل التضخم%
1991	106	9.4
1992	107.4	0.1-
1993	108	1.1

²¹ محمد بن عبد الله الجراح ،مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 27 - العدد الأول- 2011 ،ص139.

²² رشا سالم جبار الزبيدي ، مصدر سابق ، ص163.
²³ خالد عبد الرحمن البسام ، التضخم في المملكة العربية السعودية (اسبابه و احتوائه) ، الغرفة التجارية ، 2007، ص2.

²⁴ مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي التاسع والاربعون ، 2013، ص81.

0.6	109.9	1994
4.9	117.9	1995
1.2	117.6	1996
0.1	117.6	1997
0.4-	115.4	1998
1.3-	115.9	1999
1.1-	116.3	2000
1.1-	116.2	2001
0.2	116.2	2002
0.6	117.2	2003
0.3	120.8	2004
0.6	124.3	2005
2.2	125.7	2006
4.2	132.8	2007
9.86	144.7	2008
5.06	140.3	2009
3.8	146.4	2010
3.7	152.6	2011
2.9	155.1	2012

المصدر

1- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي 48 ، 2012، ص247- 248.

2- رشا سالم جبار الزبيدي ، تحليل تقلبات أسعار النفط الخام وإثارها على الاستقرار الاقتصادي في كل من (العراق والجزائر والسعودية) للمدة (1990-2010)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء، 2014، ص145.

3-وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية ، عرض للمملكة العربية السعودية -- <http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/les-relations-bilaterales-et/arabie-saoudite/presentation>

المبحث الثالث

قياس وتحليل اثر الصدمات النفطية على فاعلية السياسة المالية في السعودية

اولا: توصيف متغيرات الانموذج

بعد ان تبين في المبحث السابق ان الصدمات النفطية تؤثر على فاعلية السياسة المالية في بلدان ريعية مثل حالة الاقتصاد السعودي، وان أثر هذه الصدمات على المتغيرات الاقتصادية للسياسة المالية وعلاقتها مع متغيرات الاقتصاد الكلي يمكن ان يتضح من خلال النموذج القياسي الذي يتضمن هذه المتغيرات الاساسية وللبيانات المحددة في مدة الدراسة من 1990-2012 ومن خلال استخدام أنموذج الانحدار الذاتي ذي المتجه

كذلك استخدام تحليل مكونات التباين و دوال استجابة النبضة لمعرفة مدى اثر هذه الصدمات في القيم الحالية و المستقبلية لقيم المتغيرات المستخدمة في الدراسة ، ويمكن توصيف هذه المتغيرات كما يلي :

R = معدل نمو الإيرادات النفطية

GDP = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

ex = معدل نمو الانفاق الحكومي

p = معدل التضخم

ثانياً: النماذج القياسية

1- اختبار الاستقرار

وهي لفحص درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة للتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، ذلك إن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما قد يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف (Spurious regression) الذي يعني أن وجود اتجاه عام (Trend) في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها²⁵. ويقال عن بيانات السلسلة الزمنية بأنها مستقرة، عندما تكون هذه البيانات مستقرة أفقياً على المحور السيني (محور الزمن) أي أنها تتذبذب على وسط حسابي ثابت ومستقل، أما إذا كان هناك تذبذب في البيانات وتعتمد على اتجاه زمني فيقال عن السلسلة الزمنية في هذه الحالة بأنها غير مستقرة . و يتم ذلك من خلال اختبار الجذر الواحد The Unit Root of stationary وذلك من خلال المعادلة التالية .:

$$Y_t = \rho y_{t-1} + v_t$$

إذ تمثل (yt) المتغير في المدة (t)، و (vt) حد الاضطراب والذي يتصف بوسط حسابي مساوي إلى الصفر ($\mu=0$) وتباين ثابت ($\sigma^2=1$) و (cov) ($v_t=0$).

فعندما تكون ($\rho=1$) مقبولة إحصائياً فأن ذلك يدل على عدم الاستقرار وان البيانات تعاني من جذر الوحدة²⁶. والتي يمكن بواسطتها التعرف على استقراره السلسلة الزمنية ودرجة تكاملها ومن هذه الاختبارات اختبار ديكي - فولر البسيط و الموسع

1- اختبار ديكي - فولر

ويقسم هذه الاختبار الى :

ا- اختبار ديكي - فولر البسيط

²⁵ غدير بنت سعد الحمودي ، العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الملك سعود ، كلية العلوم الادارية ، 2004 ، ص78.

²⁶ غدير بنت سعد الحمودي ، المصدر نفسها، ص79.

اختبار ديكي – فولر يعتمد على ثلاث معادلات و يفترض وجود سياق عشوائي من نمط انحدار ذاتي المرتبة حسب المعادلات الآتية:

$$\Delta x_t = a_1 x_{t-1} + e_t$$

$$\Delta x_t = a_0 + a_1 x_{t-1} + e_t$$

$$\Delta x_t = a_0 + a_1 x_{t-1} + b_1 + e_t.$$

حيث ان :

$$\Delta X_t = x_t - x_{t-1} \text{ يمثل معامل الفرق الاول و } e_t \text{ يمثل الاخطاء العشوائية}^{27}.$$

وعندما ننتهي من اجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) سنقوم باختبار الفرضيتين:

الأولى فرضية العدم $H_0: a=0$

الثانية الفرضية البديلة $H_1: a>0$

فاذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمتها الحرجة (الجدولية) سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي ان السلسلة مستقرة و العكس صحيح .

2- اختبار ديكي – فولر الموسع:

و يعتمد اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة بشكل أساس على تقدير النماذج الآتية²⁸:

1-تقدير النماذج الاتية :

(بدون حد ثابت واتجاه زمني)

$$\Delta y_t = (\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-j} + e_t$$

$$\Delta y_t = a + (\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-j} + e_t \text{ بدون اتجاه زمني}$$

$$\Delta y_t = a + \beta T + (\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-j} + e_t \text{ مع حد ثابت واتجاه زمني}$$

$$T = (t - 1 - \frac{1}{2} N) \quad (T=1,2,\dots,n)$$

$$K_{max} = \text{int}(12)(n \setminus 100)^4$$

²⁷ مايع شبيب الشمري و علي عمران حسين الطائي ، تحليل عوامل انتقال اثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار باستخدام نموذج السببية في العراق للمدة (1990-2011) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد الثامن ، العدد 31 ، 2014 ، ص43.

²⁸ (كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق و أنسام خالد حسن الجبوري ، دراسة مقارنة في طرائق تقدير إنحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 10 ، العدد33 ، 2013 ، ص153-154.

A يمثل الحد الثابت ، T اتجاه الزمني . k مدة التباطؤ الزمني الاعظم . N حجم العينة

يتم من خلال استخدام اختبار ديكي – فولر الموسع من خلال فحص t للمعلمة B ومقارنة بالقيم الاحصائية المجدولة فاذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير غير مستقرة في مستواها فانه يتم اخذ الفروق الاولى و اجراء اختبار جدر الواحد على الفروق . و اذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة عند الفرق الاول فإن السلسلة متكاملة من درجة الاولى $I(1)$. أما اذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير المستقر بعد اخذ الفروق الثاني فإن السلسلة متكاملة من الدرجة الثانية.

الأولى فرضية العدم $H_0: a=0$

الثانية الفرضية البديلة $H_1: a>0$

فاذا كانت ρ معنوية و اقل من واحد فأننا نقبل الفرضية البديلة ²⁹.

2- التكامل المشترك:

بعد الوصول إلى درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة تكون الخطوة التالية وهي تقديرات واختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات ذات درجة التكامل المتشابهة (التي تحتوي نفس الجذر). ووفقاً لاختبار (جوهانسن) حول ما اذا كان هناك تكامل مشترك ام لا ، ففي حالة وجود عدد من السلاسل المتكاملة من درجة d أي أن $T \sim d$

$$x_1 \ x_2 \dots \dots \dots \ x_n$$

3-اختبار جوهانسن

تقوم فكرة اختبار جوهانسن للتكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية ، و يمكن توضيح فكرة هذا الاختبار بأن هذا الاختبار يربط مفهوم التكامل المشترك بمفهوم النظرية الاقتصادية وخصوصا عندما تكون هناك علاقة توازنه طويلة الاجل وبموجب نموذج التكامل المشترك على أن المتغيرات لاقتصادية الذي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنه بينهما في المد الطويل لا يمكن أن تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير في الأمد الطويل ، مع ذلك يكون هناك تباعد بين المتغيرات في الاجل القصير ³⁰. وينطوي اختبار جوهانسن على اختبارين هما ³¹.

1-اختبار الاثر λ_{trace} (Trace Test)

بموجب هذا الاختبار يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك اقل من أو يساوي العدد 0 مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك الذي يساوي $r+1$ وبحسب الصيغة الآتية:-

²⁹ محمد علي موسى المعموري و سحر فتح الله محمد علي ، تحليل العلاقة بين تقلبات سوق الاسهم و النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ، المجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 17 ، العدد63، 2011،ص197.

³⁰ حيدر حسين ال طعمة ، أثر تقلبات اسعار الصرف على سلوك اسواق الاسهم في الاقتصاد التركي ، المجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة كربلاء، المجلد 19 ، العدد73،2013،ص372.

³¹ احمد حسين الهيتي ، العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والخاص و العوامل المحدد للنوعين (الاردن حالة دراسية للمدة (1970-2007) ، المجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد3 ، العدد5 ، 2010 ، ص30.

$$\lambda_{\text{trace}}(r) = -T \sum_{i=r+1}^n \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+i})$$

ب- اختبار القيمة المميزة العظمى λ_{max}

يتم اختبار فرضية العدم من خلال كون عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r ($n=r$)، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على ان عدد متجهات التكامل يساوي $(n=r+1)$. ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\lambda_{\text{max}}(r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

4- اختبار العلاقة السببية

مفهوم كرانجر للسببية يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) و يتلخص مفهوم السببية في ان التغيرات السابقة المتغير x_t تتسبب في التغيرات الحالية في المتغير y_t إذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية y_t بدقة أكبر باستخدام القيم السابقة لـ x_t أكثر من عدم استخدامها وعلى هذا فان التغيرات في x_t يجب أن تسبق زمنياً التغيرات في y_t ففي هذه الحالة نستطيع أن نقول أن x_t تسبب بـ y_t وهذا يعني أن إضافة x_t الحالية والسابقة كمتغير توضيحي إلى نموذج انحدار يحوي القيم السابقة لـ y_t يزيد من القوة التفسيرية للنموذج³². وهناك أربعة احتمالات³³:

1- اتجاه أحادي السببية من x إلى y : $Y : x \longrightarrow$

2- اتجاه أحادي السببية من y إلى x : $X : y \longrightarrow$

3- سببية ثنائية الاتجاه Y X \longleftrightarrow

4- الاستقلالية Y X ---

يمكن تحديد اتجاه السببية بين متغيرين اقتصاديين من خلال تقدير المعادلتين التاليتين:

$$X_t = \sum_{i=1}^m a_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n b_j Y_{t-j} + U_t$$

³² ندوى خزعل رشاد ، استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 19 ، 2011 ، ص270-271.

³³ كامل كاظم علاوي و محمد غالي راهي ، تحليل وقياس بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010 ، المجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، المجلد 9، العدد 29، 2013، ص225-226.

$$Y_t = \sum_{i=1}^r c_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^s d_j X_{t-j} + V_t$$

ومن ثم فإن حساب إحصائية الاختبار F تكون وفق الصيغة الآتية³⁴ :

$$FC = \frac{(SCR2 - SCR1) \setminus P}{SCR1(M - N)}$$

..

$$m = T - \text{MAX}(P, q) \text{ أو } N = P + q + 2$$

حيث أن t: عدد المشاهدات. ، p: عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الداخلية. ، q: عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الخارجية .

نرفض فرضية العدم HO : التي تقول إن Xt لا تسبب Yt وذلك من خلال المقارنة بين fc المحتسبة و fc المجدولة ونقبل فرضية العدم إذا كان $fc < fa(p, m - n)$.

5- تحليل أنموذج VAR لمتغيرات الدراسة

إن متجه الانحدار الذاتي هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات، ويعتبر من نماذج القياس الاقتصادي إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية. و يعمل متجه الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يُفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج. ويساعد هذا النموذج على تحليل آثار السياسة الاقتصادية من خلال تحليل الصدمات الاقتصادية العشوائية و تحليل تباين الخطأ ويسمح لنا تحليل الصدمات بقياس الاثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات³⁵.

ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وبالاستعانة بالاختبارات الإحصائية منها إحصائيات R^2 و F لاختبار جودة النموذج . وبما ان استخدام بيانات السلاسل الزمنية في تقدير النماذج القياسية يترتب عليه عادة وجود مشكلة الارتباط الذاتي أو المتعدد بين حدود الخطأ سنستخدم اختبارات خاصة للتأكد من خلو البواقي مثل اختبار (DW)³⁶.

$$Z_t = a_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i Z_{t-i} + U_t \dots \dots \dots (9)$$

حيث ان Z_t متجه المتغيرات الداخلية ، a_0 متجه الثوابت ($n \times 1$)

³⁴عثمان نقار ، منذر العواد ، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية ، المجلة الجامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد الثاني ، 2012 ، ص345-346.

(، المجلة VAR صفاة يونس الصفاوي و مزاحم محمد يحيى ، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنقط ، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي)³⁵ العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد14، 2008 ، ص21.

³⁶سليم حمود ، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر ، أبحاث الاقتصادية و الادارية، مركز برج بوعريبيج في الجزائر ، العدد 22 ، 2012 ، ص56.

bi مصفوفة المعاملات ($n \times n$)

p عدد مدد التباطؤ (درجة الانموذج)

Ut متجه حد الخطأ.

ولبيان درجة أنموذج VAR نستخدم ثلاثة معايير Akaike و Schwarz و Hannan-Quin ويتم اختيار التباطؤ الأمثل المقابل لأصغر قيمة لهذه المعايير ويمكن حساب هذه المعايير بالمعادلات الآتية⁽³⁷⁾:-

$$AIC = \ln|\Sigma\varepsilon| + \frac{2k^2p}{T} \dots \dots \dots (10)$$

$$HQ = \ln|\Sigma\varepsilon| + \frac{2 \log T}{T} k^2p \dots \dots \dots (11)$$

$$SC = \ln|\Sigma\varepsilon| + \frac{k^2p \log(T)}{T} \dots \dots \dots (12)$$

حيث ان k عدد المتغيرات

T عدد المشاهدات

p عدد الفجوات الزمنية

$\Sigma\varepsilon$ مصفوفة التباين اي التباين المشترك للبقاي.

وأن اهم ما يميز هذا أنموذج انه يبين جملة من التداخلات بين المتغيرات وتأثرها بمختلف الصدمات التي يواجهها الأنموذج، ومن ثم فانه يعطينا نتائج عن العلاقات بين المتغيرات إذ يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس الاثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات.

6- دوال استجابة النبضة و تحليل مكونات التباين

هي دوال التي تستخدم لقياس اثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل النموذج VAR أو $VECM$ على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى لهذا النموذج . وهناك طريقتين لقياس أثر الصدمة أولهما قياس أثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد ، وثانيهما قياس أثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة³⁸. والتي تعكس كيفية استجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات، ويظهر مجموع دوال الاستجابات لردة الفعل من خلال عدد مرات الصدمات وعدد المتغيرات³⁹. هي دوال تُظهر السلوك الديناميكي للنظام وهي توضح مدى التأثير عند إدخال دفعة واحدة (نبضة أو صدمة) بحجم معين داخل النظام في الزمن (t) وتظهر التأثيرات في الزمن ($t+n$) مع العلم لا توجد دفعات أخرى في النظام، ودالة

⁽²⁾ خضير عباس حسين الوائلي ، اثر الصدمات الاقتصادية على بعض المتغيرات الاقتصادية (حالة الدراسة العراق) ، رسالة ماجستير ، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء ، 2012 ، ص145.

³⁸ مجدي الشوربجي ، مصدر سابق ، ص10.

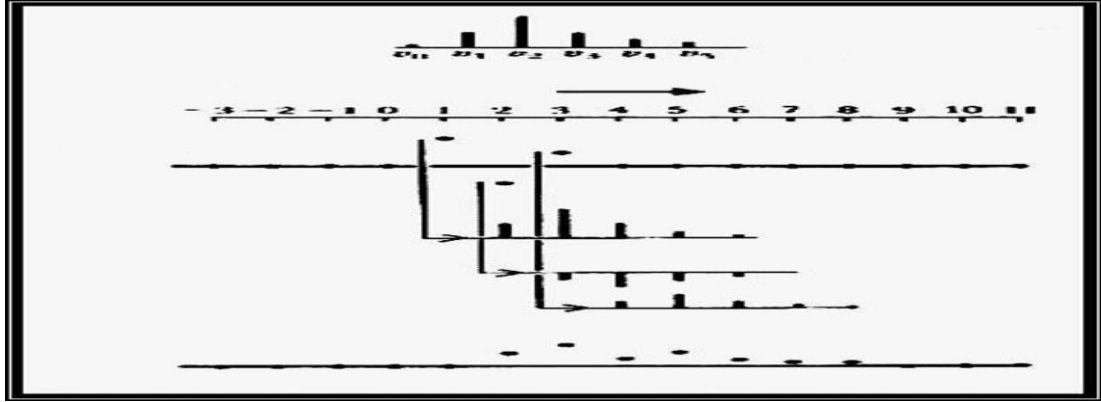
³⁹ سعود الطيب و أخورون ، تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص: حالة الأردن خلال الفترة 1976-2004، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38 ، العدد 2011 ، ص342.

الاستجابة النبضية هي مقياس لاستجابة المخرجات عند إجراء تغييرات للمدخلات ، على سبيل المثال الصيغة التالية تمثل دالة الاستجابة النبضية⁴⁰:

$$\gamma_t = v_0 + v_1 z_t - 1 + v_2 z_t - 2 + v_3 z_t - 3 + v_4 z_t - 1 + v_t$$

دوال استجابة النبضة المشتقة من نموذج متجهات تصحيح الخطأ

الشكل (1) يوضح دالة استجابة النبضة



المصدر : ايفان علاء ناظم ، تحليل ديناميكية الطاقة المباعة من خلال دالة النبضة لأنموذج بالمتغيرات الخارجية ، 2010،ص408.

أما تحليل مكونات التباين

تعمل هذه الطريقة على تجزئة تباين خطأ التنبؤ لكل متغير إلى أجزاء والتي تعزى إلى كل متغير من متغيرات النموذج، بمعنى أن مقدار التباين للتنبؤ في أي متغير يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه وإلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى، ويقوم هذا التحليل بتزويدنا بمعلومات حول الأهمية النسبية للصدمات العشوائية في كل متغير من متغيرات النموذج، والمتغيرات الأخرى في النموذج .

يعتمد هذا التحليل بدرجة كبيرة على إعادة ترتيب متغيرات النموذج من أجل استقصاء حساسية النتائج، فكلما كانت النتائج متقاربة بعد إعادة ترتيب المتغيرات دلّ ذلك على مصداقية النتائج. ولتجنب مشكلة التأثير المتزامن للأخطاء في النموذج يتم اللجوء إلى التحليل المتعامد ، بمعنى أن الأخطاء لا تؤثر على كل المتغيرات أذ تصبح مصفوفة التباين المشترك (التغاير) لنتائج الأخطاء قطرية⁴¹.

ويمكن الحصول على دوال استجابة النبضة ومكونات التباين من خلال تحويل VAR أو VECM

$$\begin{aligned} \Delta Y_t &= \tau_0 + \sum_{j=0}^{\infty} A_j U_{t-j} \\ &= a_0 + A_0 U_t + A_1 U_{t-1} + A_2 U_{t-2} \end{aligned}$$

⁴⁰ ايفان علاء ناظم ، تحليل ديناميكية الطاقة المباعة من خلال دالة النبضة لنموذج بالمتغيرات خارجية ، 2010،ص408.

⁴¹ بلال مومو ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي. - دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، 2013، ص340.

حيث أن :

A_j تمثل مصفوفة معاملات النموذج

U تمثل متجه الصدمة أو متجه حدود الخطأ العشوائي

وتوضح هذه المعادلة أن المتجه ΔA_t يعتمد فقط على البواقي أو حدود الخطأ . فعلى سبيل المثال ، يمثل معامل A_0 أثر الصدمة في الفترة الزمنية t (U_t) على Δy_t بينما يمثل المعامل A_t أثر الصدمة في الفترة الزمنية t بعد فترة زمنية واحدة U_{t-1} على Δy_{t+1} في حين يمثل المعامل A_2 أثر الصدمة في الفترة الزمنية t بعد فترتين زمنيتين U_{t-1} على Δy_{t+2} ، هكذا

ومن ثم يمكن الحصول على أثر U_t على y_t بعد أفق زمني معين (s) للنتيجة بواسطة المعادلة التالية:

$$As = \frac{\partial Y_t + 1}{\partial V}$$

اذ ان المصفوفة AS تمثل استجابة الأنموذج لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المدة t في كل متغير من متغيرات الأنموذج⁴².

ثالثاً: عرض وتحليل نتائج الأنموذج القياسي

سيتم استخدام البرنامج الإحصائي EViews7.1 لتحليل فعالية السياسة المالية في المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، و يتضمن هذا التحليل المتغيرات التالية:-

1-معدل نمو الإيرادات النفطية (r).

2-معدل نمو الناتج (GDP) .

3-معدل التضخم (p).

4- معدل نمو الانفاق الحكومي (ex).

تم استخدام معدلات لهذه المتغيرات للمدة من 1990-2012 وسيتم استخدام منهج السببية في هذا المبحث وسيكون المتغير المستقل الرئيسي هو r اما المتغيرات التابعة (ex, GDP, P) بتخلف زمني معين، وحسب سببية كرانجر يمكن ان يصبح كل متغير من هذه المتغيرات متغيراً تابعاً وبقيّة المتغيرات تكون متغيرات مستقلة.

1- اختبار الاستقرار

الجدول (5) اختبار ديكي فولر الموسع في السعودية

⁴² مجدي الشوربجي ، أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2004، ص10-11.

المتغيرات	الايطاء	المستوى				الفرق الاول			
		A		B		A		B	
		المحتسبة t	T المجدولة	المحتسبة t	T المجدولة	T المحتسبة	t المجدولة	T المحتسبة	T المجدولة
ex	1	4.362434-	3.020686-						
P	1	1.999997-	3.020686--	2.256338-	3.658446-	--5.034254	3.029970-	-	-
r	1	4.547228-	3.029970-			-		-	-
GDP	1	4.893959-	3.020686-					-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي.

A تعني الانحدار يحتوي على قاطع ، B تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

* معنوية عند مستوى 5% .

ويتضح من الجدول (5) بأن السلسلة الزمنية الأصلية لمتغيرات الدراسة قد استقرت عند مستوى القاطع ، باستثناء المتغير معدل التضخم ، لذلك تم إعادة اختبار فرض جذر الوحدة في سلسلة الفروق الأولى للسلسلة الأصلية لمعرفة رتبة أو درجة التكامل ذلك بوجود قاطع .

2- اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

الجدول (6) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن في السعودية

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0079	47.85613	55.61960	0.778953	None *
0.1031	29.79707	26.94137	0.577270	At most 1
0.2386	15.49471	10.58197	0.324045	At most 2
0.0763	3.841466	3.141039	0.152376	At most 3
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0361	27.58434	28.67823	0.778953	None *
0.2046	21.13162	16.35939	0.577270	At most 1
0.4384	14.26460	7.440935	0.324045	At most 2
0.0763	3.841466	3.141039	0.152376	At most 3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي.

ويتضح من الجدول بأن هناك متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%) ، أي أن المتغيرات ترتبط بعلاقة في الأجل الطويل وذلك حسب نتائج اختباري الأثر Trace والقيمة العظمى Maximum .

الجدول (7) نتائج اختبار السببية لـ (غرانجر) لـ نموذج السعودية

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0278	5.78350	20	GPD does not Granger Cause EXO
0.3232	1.03532		EXO does not Granger Cause GPD
0.4770	0.52874	20	P does not Granger Cause EXO
0.8815	0.02292		EXO does not Granger Cause P
0.2629	1.34060	20	R does not Granger Cause EXO
0.3566	0.89789		EXO does not Granger Cause R
0.3868	0.78888	20	P does not Granger Cause GPD
0.6876	0.16733		GPD does not Granger Cause P
0.1426	2.36405	20	R does not Granger Cause GPD
0.0219	6.36447		GPD does not Granger Cause R
0.4349	0.63962	20	R does not Granger Cause P
0.6332	0.23620		P does not Granger Cause R

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي.

يتضح من الجدول بأنه

- 1- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهين بين GDP و EX أي ان التغيرات السابقة في EX تفسر التغيرات الحالية في GDP وبالعكس.
- 2- وجود علاقة سببية لاتجاه واحد من p الى G أي ان التغيرات السابقة في p تفسر التغيرات الحالية في G..
- 3- وجود علاقة تبادلية وباتجاهين بين R و EX أي ان التغيرات السابقة في R تفسر التغيرات الحالية في EX وبالعكس.
- 4- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من P الى GDP أي ان التغيرات السابقة في P تفسر التغيرات الحالية في GDP.
- 5- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهين بين R و GDP أي ان التغيرات السابقة في R تفسر التغيرات الحالية في GDP وبالعكس.
- 6- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من R الى P أي ان التغيرات السابقة في R تفسر التغيرات الحالية في P. اذ ان زيادة معدل نمو الإيرادات النفطية يؤدي الى زيادة P .

4- تحليل أنموذج VAR لمتغيرات الدراسة

قبل إجراء تحليل أنموذج VAR لمتغيرات الأنموذج لذا يجب معرفة عدد مدد الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (8) إذ يتم تحديد مدد الإبطاء المثلى باستخدام معيار اكايك (AIC) و معيار سكوارز (SC) ومعيار هانان-كوين بصورة رئيسة إذ يتم اختبار مدة الإبطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير .

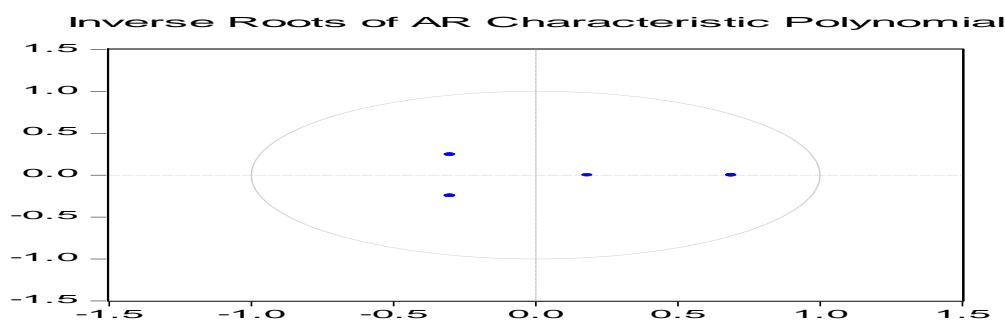
الجدول (8) عدد مدد الإبطاء لأنموذج VAR في السعودية

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
36.28247	36.44274	36.24360	6.47e+10	NA	-358.4360	0
35.44937*	36.25072*	35.25499*	2.51e+10*	38.82906*	-332.5499	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي.

من خلال الجدول يتضح ان عدد مدد التخلف الزمني هي مدة واحدة بالاعتماد على المعايير اعلاه ، إذ تم اختبار التخلف للمتغيرات اعتماداً على المؤشرات أعلاه التي لها اقل قيمة.. ولمعرفة فيما اذا كان الانموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار وذلك بالاستعانة بالشكل البياني :

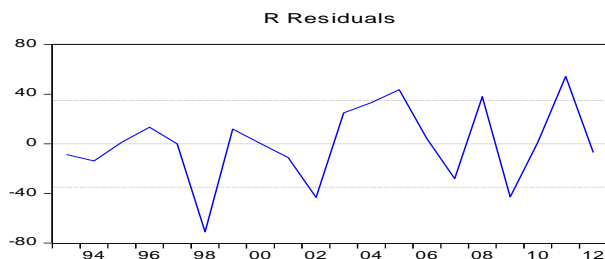
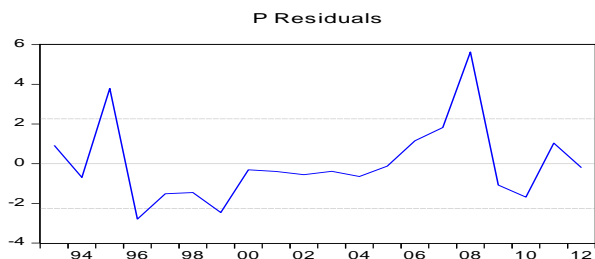
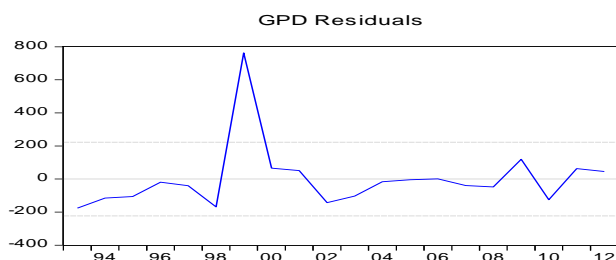
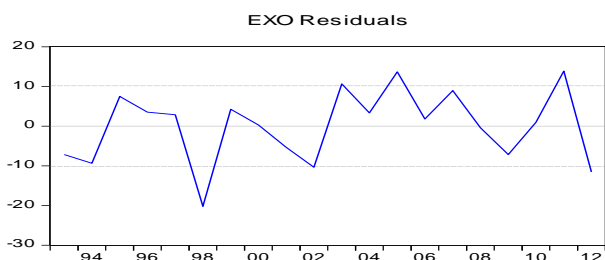
الشكل (2) يوضح الاستقرار



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي.

نلاحظ من الشكل بان المعاملات اصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة ما يعني ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي او عدم ثبات التباين. والشكل (3) يوضح تنذبذ البواقي ونرى انها تتذبذب حول الصفر.

الشكل (3) تنذبذ البواقي



من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي.

الجدول (9) يوضح نتائج تحليل (VAR) لمتغيرات النموذج في السعودية

Included observations: 20 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
R	P	GPD	EXO	
0.992397	0.029811	0.284284	0.266829	EXO(-1)
(0.58506)	(0.03780)	(3.72895)	(0.17009)	
[1.69623]	[0.78867]	[0.07624]	[1.56878]	
0.108186	-0.000322	-0.121162	0.027799	GPD(-1)
(0.03933)	(0.00254)	(0.25065)	(0.01143)	
[2.75100]	[-0.12658]	[-0.48339]	[2.43155]	
-0.818505	0.621731	-12.03225	1.262351	P(-1)
(3.09371)	(0.19987)	(19.7181)	(0.89939)	
[-0.26457]	[3.11063]	[-0.61021]	[1.40356]	
-0.488028	-0.017049	-1.700983	0.051103	R(-1)
(0.25252)	(0.01631)	(1.60946)	(0.07341)	
[-1.93264]	[-1.04503]	[-1.05687]	[0.69611]	
17.72221	0.949567	105.9593	1.833583	C
(9.95250)	(0.64299)	(63.4333)	(2.89336)	
[1.78068]	[1.47679]	[1.67041]	[0.63372]	

0.401715	0.467674	0.160587	0.539967	R-squared
0.242173	0.325721	-0.063257	0.417291	Adj. R-squared
18362.43	76.64446	745934.9	1551.921	Sum sq. resid
34.98803	2.260449	223.0000	10.17160	S.E. equation
2.517920	3.294559	0.717406	4.401580	F-statistic

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي.

يتبين ان هناك اربعة نماذج للانحدار الذاتي للمتغيرات الاقتصادية الخاصة بهذه الدراسة فالنموذج الرابع يبين ان هناك علاقة عكسية بين r للسنة السابقة و r للسنة الحالية اي ان تغير r للسنة السابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض r للسنة الحالية بمقدار (0.48 -) وكذلك فان الأثر موجب بين ex لسنة سابقة و r للسنة الحالية وقيمة المعلمة كانت (0.99)، أما متغير GDP للسنة السابقة فانه أيضا يرتبط بعلاقة طردية مع r للسنة الحالية في اي زيادة في معدل نمو الإيرادات النفطية للسنة الحالية بمقدار وحدة واحدة وسوف تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار (0.81) وكانت قيمة R^2 (40%) و قيمة F المحتسبة 2.2. ومما يدل على عدم فعالية السياسة المالية في الاقتصاد السعودي.

5- تحليل دوال استجابة النبضة (IRF)

يوضح الجدول (10) استجابة r لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات التابعة الأخرى ، إذ إن استجابة معدل نمو الإيرادات النفطية في المتغير نفسه يكون موجب في السنة الثانية وثم يصبح سالبا حتى نهاية المدة. أما استجابة P لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في r لا تأثير لها في السنة الأولى إذ تؤثر هذه الصدمة تأثيرا موجبا وبشكل متناقصا إلى نهاية المدة. في حين ان استجابة GDP لصدمة مفاجئة بانحراف معياري واحد في r لن يظهر تأثيرها في السنة الأولى وفي السنة الثانية والثالثة سيصبح موجب ومن ثم يكون اثرها سالبا حتى نهاية المدة بينما استجابة معدل نمو الانفاق الحكومي لصدمة مفاجئة بانحراف معيار واحد في r ستكون لها تأثير في السنة الاولى ومن ثم فإن تأثير هذه الصدمة يكون موجبا وبشكل متناقص إلى النهاية.

الجدول (10) استجابة GDP و UN و P لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في السعودية

				Response of EXO:
R	P	GPD	EXO	Period
0.000000	0.000000	0.000000	10.17160	1
1.122232	2.840466	5.197058	5.969349	2
-1.759278	1.217738	1.332382	0.325795	3
0.424814	1.391929	-1.611561	0.467547	4
-0.254078	0.842202	0.158609	0.339173	5
-0.082743	0.589726	-0.379850	0.113647	6
-0.029204	0.424140	-0.179486	0.134329	7
-0.050364	0.282682	-0.104404	0.074918	8
-0.020885	0.199228	-0.096916	0.053685	9

-0.018239	0.136944	-0.055239	0.038538	10
-----------	----------	-----------	----------	----

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي.

6- تحليل مكونات التباين (VD)

يبين العمود 2 من الجدول الخطأ المعياري S.E، أما بقية الأعمدة فتمثل نسبة تباين كل متغير من التباين الكلي نلاحظ من الجدول (11) بأن متغير r (معدل نمو الإيرادات النفطية) لا تفسر شيئاً من مكونات التباين في r في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه ثم يأخذ بالتراجع ليصل إلى (2,443%) بعد مرور 10 سنوات في حين المتغير r فإنه لا يفسر شيئاً من مكونات التباين لمتغير GDP في السنة الأولى أما في السنة الثانية فإنه يفسر (15,395%) من مكونات التباين ويستمر بالزيادة ليصل في السنة العاشرة إلى (16,753 %) من مكونات التباين.

المتغير r ففي السنة الأولى فإنه لا يفسر شيئاً من مكونات التباين لمتغير p نتيجة حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد ولكن في السنة الثانية فإنه يفسر 4.599083% من مكونات التباين ليصل إلى 6.818705% في السنة العاشرة حين يفسر 100 من مكونات التباين لمتغير ex ليصل 73.98382 بعد مرور عشر سنوات.

الجدول (11) تحليل مكونات التباين في السعودي

					Variance Decomposition of EXO:
R	P	GPD	EXO	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	10.17160	1
0.717889	4.599083	15.39598	79.28705	13.24506	2
2.393997	5.251021	15.82523	76.52976	13.48669	3
2.427373	6.149403	16.79746	74.62577	13.66838	4
2.449940	6.497278	16.72907	74.32371	13.70178	5
2.446916	6.664354	16.76023	74.12850	13.72044	6
2.444370	6.751631	16.75678	74.04722	13.72886	7
2.444432	6.790462	16.75377	74.01134	13.73246	8
2.443984	6.809617	16.75410	73.99230	13.73437	9
2.443854	6.818705	16.75362	73.98382	13.73523	10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي

أولاً: لاستنتاجات و التوصيات

مما تقدم ومن خلال استعراض فعالية السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية في المملكة العربية السعودية للمدة من 1990-2012 توصلت الدراسة الى ما يأتي:-

1-تم اثبات فرضية البحث و المتضمنة تأثير الصدمات النفطية على فاعلية السياسة المالية في اقتصاد ذات ريع نفطي مثل الاقتصاد السعودي
2-ان الصدمات النفطية الموجبة والسالبة تمثل اثر غير مرغوب فيه على فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

3-محدودية دور الصناديق السيادية في الحد من اثار الصدمات النفطية على فاعلية السياسة المالية .

4-يتضح من اختبار جوهانسون للتكامل بأن هناك علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل وذلك حسب نتائج اختباري الأثر Trace والقيمة العظمى Maximum

5-نلاحظ من اختبار var بأن هناك علاقة طردية بين الإيرادات النفطية و الناتج ومما يدل على ان الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية يعتمد بشكل رئيس على العوائد النفطية.

ثانيا : التوصيات

1-تصميم سياسة مالية مرنة لاستيعاب اثر الصدمات النفطية من خلال مؤشرات محددة يمكن من خلالها توصيف العلاقة بين اثر الصدمات النفطية و فاعلية السياسة المالية .

2-اعتماد منهج انفاق حكومي يأخذ بنظر الاعتبار احتمالية تذبذب مصادر تمويل الانفاق من المورد الريعي.

3-اعتماد مبدأ التفاوض الحذر في تخطيط الانفاق في حالة الصدمات النفطية الموجبة .

4-تطوير تجربة الصناديق الثروة السيادية لرفع مستوى فاعلية السياسة المالية.

5- لا بد من تفعيل السياسة المالية بالشكل الذي يجعلها فاعلة في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

المصادر

اولا : الكتب

1-القران الكريم

1-احمد بريهي علي ، الاستثمار الاجنبي و النمو و الاستقرار الاقتصادي ، ط1، .، 2014.

2-هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية و النقدية ودورها الترموي في الاقتصاد السوري ، منشورات الهيئة العامة للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 2010.

- 1- احمد حسين الهيتي ، العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والخاص و العوامل المحدد للنوعين (الاردن حالة دراسية للمدة (1970-2007) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد3 ، العدد5 ، 2010.
- 2-ايفان علاء ناظم ، تحليل ديناميكية الطاقة المباعة من خلال دالة النبضة لنموذج بالمتغيرات خارجية ، 2010.
- 3-بلال مومو ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي. - دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، 2013.
- 4-حسين عبد المطلب الاسرج ، تأثير الازمة الاقتصادية على الاقتصاد العربي ، المركز الاعلامي للدولة الامارات العربية المتحدة ، 2009.
- 5-حيدر حسين ال طعمة ، أثر تقلبات اسعار الصرف على سلوك اسواق الاسهم في الاقتصاد التركي ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة ، جامعة كربلاء ، المجلد 19 ، العدد2013، 73 ص372.
- 6-خالد ابن منصور العقيل ،رحلة في عالم البترول (قضايا بترولية دولية) ، منظمة اوبك ، 2004.
- 7-خالد عبد الرحمن البسام ، التضخم في المملكة العربية السعودية (اسبابه و احتوائه) ، الغرفة التجارية ، 2007.
- 8-خالد عبد الرحمن البسام ، علاقة بين ريال و دولار ، غرفة التجارة الصناعية بجده ، 2007،ص13.
- 9-خضير عباس حسين الوائلي ، اثر الصدمات الاقتصادية على بعض المتغيرات الاقتصادية (حالة الدراسة العراق) ، رسالة ماجستير ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء ، 2012.
- 10-رشا سالم جبار الزبيدي ، تحليل تقلبات أسعار النفط الخام وإثارها على الاستقرار الاقتصادي في كل من (العراق والجزائر والسعودية) للمدة (1990-2010)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ،2014.
- 11-سالم سليمان درويش ، تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال المدة (1999-2009) ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول ، 2013.
- 12-سلام جبار شهاب ، الطفرة النفطية الثالثة والشرق الأوسط الجديد قراءة في أسباب الطفرة وتداعياتها على مفهوم الشرق الأوسط الجديد، مجلة السياسة والدولية ،العدد 34، 2014.
- 13-سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب الشريدة ،مخاطر و اشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 36 ، 2013.
- 14- سليم حمود ، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر ، أبحاث الاقتصادية و الادارية، مركز برج بوعريبيج في الجزائر ، العدد 22 ، 2012 .

- 15-صفاء يونس الصفاوي و مزاحم محمد يحيى ، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط ، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي(VAR) ، مجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد14, 2008.
- 16-عثمان نثار ، منذر العواد ، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد الثاني ، 2012.
- 17-غدير بنت سعد الحمودي ، العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الملك سعود ، كلية العلوم ادارية ، 2004.
- 18-كامل كاظم علاوي و محمد عالي راهي ، تحليل وقياس بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974- 2010 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، المجلد 9، العدد 29،
- 19-كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق و أنسام خالد حسن الجبوري ، دراسة مقارنة في طرائق تقدير إنحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 10 ، العدد33 ، 2013.
- 20-مايخ شبيب الشمري ، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الاصلاح الاقتصادي ، المجلد 10 ، العدد 3 ، 2008.
- 21-مايخ شبيب الشمري و علي عمران حسين الطائي ، تحليل عوامل انتقال اثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار باستخدام نموذج السببية في العراق للمدة (1990-2011) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد الثامن ، العدد 31، 2014.
- 22-محمد بن عبد الله الجراح ، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 27 - العدد الأول- 2011.
- 23-محمد علي موسى المعموري و سحر فتح الله محمد علي ، تحليل العلاقة بين تقلبات سوق الاسهم و النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 17 ، العدد63، 2011.
- 24-مركز المعلومات والدراسات ، الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة لرجال الأعمال في المملكة ، 2007.
- 25-مجدي الشوريجي ، أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2004
- 26--ندوى خزعل رشاد ، استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 19 ، 2011.
- 27-نشوان جاسم محمد النعيمي ، اتجاهات انتاج واسعار النفط الخام لمنظمة أوبك ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة و الإقتصاد جامعة بغداد،
- 28-نمير أمير جاسم الصائغ ، العلاقة بين مخاطر أسعار النفط وقرارات الموازنة العامة للدولة في عينة من الدول العربية ، رسالة ماجستير ، مقدمة مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل ، 2008.

29- هيام خزعل ناشور ، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008) ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، 2012.

30- وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -الجزائر - ، رسالة ماجستير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2012.

31- يوسف علي عبد الاسدي و يحيى حمود حسن ، دور سياسات النفط السعودية في استقرار سوق النفط الدولية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد 6 ، العدد 24، 2009، ص11.

32- Stephen L .slavin .economics ,18th, new tersey ,2008 .

التقارير

1-مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي 10 ، 1990.

2-مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي 46، 2010.

3-مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي 48 ، 2012.

4-مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي 49 ، 2013 .

الانترنت

1-إبراهيم بن عبدالعزيز العساف ، في ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي بعنوان دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق تطلعات الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي

https://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4150111/fourm/forum-23.pdf ،

2-المملكة السعودية ، ، قنصلية المملكة العربية السعودية في نيوزلندا ، معلومات اقتصادية عن المملكة منشورة على موقع الانترنت:

<http://embassies.mofa.gov.sa/sites/NewZealand/AR/AboutKingdom/KingdomEconomy/Pages/default....efault>

3-محمد بن ناصر الجديد ، غياب مؤشرات قياس أداء السوق المالية السعودية ، تجارة الرياض، <http://www.alriyadhtrading.com>،

4-وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية ، عرض للمملكة العربية السعودية – – <http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/les-relations-bilaterales-et/arabie-saoudite/presentation>

5 <http://chronicle.fanack.com/ar/saudi-arabia/economy>

